



### 3- تعزيز نظام الحكامة

الهدف من الإصلاح على هذا المستوى هو تعزيز نظام حكمة الشركة، وذلك اعتبارا لتوسع مجال تدخلها والزيادة المتوقعة في التزاماتها. و بذلك، ستنتم إدارة، الشركة من طرف مجلس إدارة يرأسه الوزير المكلف بالمالية، ويضم أعضاء مستقلين.

### 4- تعزيز واستدامة السلامة المالية لنظام الضمان:

منذ إصلاح نظام الوطني للضمان في عام 2009، يقوم الصندوق المركزي فقط بعمليات الضمان لصالح الغير، حيث تم التخلي نهائيا عن عمليات الضمان لحساب أمواله الذاتية .

يهدف التعديل المقترح على هذا المستوى إلى دمج الصناديق التي يديرها الصندوق لحساب الدولة، في الحصيلة المالية للشركة والتي ستصبح بالتالي مسؤولة عن المخاطر التي يتم تحملها، في إطار متماسك يتماشى مع مبادئ الرقابة البنكية وأفضل الممارسات في هذا المجال.

ومن بين محاور الإصلاح المخطط لها أيضا، تلك الخاصة بتغطية المخاطر المتعلقة بـلتزامات المأخوذة. ولهذه الغاية، ينص مشروع القانون على إنشاء نظام خاص لتغطية المخاطر المرتبطة بالتزامات الشركة.

### 5- تحديد إطار تعاقدى جديد بين الدولة و الشركة

يحدد الهدف على هذا المستوى في البحث عن فعالية ونجاعة أفضل للسياسات العمومية في مجال دعم التمويل وذلك من خلال تحديد إطار تعاقدى جديد ومتطور بين الدولة و الشركة، يحدد أولويات هذه الأخيرة، والأطراف المستهدفة من دعم الدولة، والأهداف النوعية و المسطرة، و إطار التتبع والتقييم، وكذا مصادر التمويل.